ROYAUME DU MAROC

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction du Trésor et des Finances Extérieures

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الخزينة والمالية الخارجية

كلمة السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد و المالية، بمناسبة افتتاح أشغال المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى حول: "الإحصاءات الماكرواقتصادية والمالية في الدول العربية "

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات و السادة،

إنه لشرف كبير بالنسبة إلي، أن أفتتح أشغال هذا المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى حول الإحصاءات الماكرواقتصادية والمالية الذي تنظمه المملكة المغربية بشراكة مع صندوق النقد الدولي، والذي

يهدف إلى وضع خارطة طريق لإنشاء هيأة إحصائية جهوية رسمية تعنى بالإحصاءات الماكرواقتصادية والمالية بالبلدان العربية.

ويطيب لي بهذه المناسبة، أصالة عن نفسي، ونيابة عن السيد رئيس الحكومة، أن أرحب بضيوف المملكة المغربية الكرام، أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وأعضاء وفود الدول الشقيقة، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية الذين لبوا دعوتنا، مشكورين، للمشاركة بخبراتهم وتجارب بلدانهم في هذه التظاهرة، متمنيين لهم مقاما سعيدا بالمغرب.

وأستغل كذلك هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الخاص لصندوق النقد الدولي وممثليه الحاضرين معنا، وعلى الخصوص السيدة نعمت شفيق، نائبة المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، على هذه المبادرة التي تشكل اقتراحا صائبا لبلداننا العربية بالنظر للظرفية الاقتصادية الدولية الحالية، والتي تفرض علينا جميعا مضاعفة الجهود الرامية إلى صياغة أفضل للسياسات الاقتصادية والمالية لمواجهة التحديات التنموية المطروحة في الوضع الراهن.

وفي هذا الصدد، و كما لا يخفى عليكم، تعد الإحصاءات الماكرو اقتصادية آلية لا غنى عنها لوضع وتتبع وتقييم السياسات الاقتصادية والمالية التي تنهجها الحكومات، خاصة في ظل الظرفية الراهنة التي تتميز بتسارع التحولات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، حيث أضحت هذه الإحصاءات أكثر من ذي قبل أداة مرجعية في تنوير صناع القرار في تحديد واختيار الأولويات وكذا برامج التنمية والمستهدفين منها، وذلك لضمان مستوى نمو عادل و مستدام.

ولضمان الاستعمال الأنجع لهذه الإحصاءات والمؤشرات المنبثقة عنها، وكذا توفير المعطيات الموضوعية عن الظرفية والسياسات الاقتصادية المتبعة، يستوجب الالتزام بتطبيق واحترام المعايير المعتمدة في المناهج الموضوعة من طرف المنظمات الجهوية والدولية المختصة، والتي نخص منها بالذكر:

- نظام الحسابات القومية لعام 2008 (للأمم المتحدة) ،

- دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (لصندوق النقد الدولي)
- دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لعام 2009 (لصندوق النقد الدولي) ،
- ودليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2000 (لصندوق النقد الدولي).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظم الإحصائية الأربعة تم تنقيحها خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت منسجمة وترتكز على منهجيات متناسقة فيما بينها.

إن اعتماد هذه المنهجيات لمن شأنه أن يمكن من إعدادا إحصاءات ومؤشرات ذات جودة عالية، تعطي صورة أكثر موضوعية عن الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول، كما تمكن من توفير معطيات دالة قابلة للمقارنات على المستويين الجهوي و الدولي، وهذا، فضلا عن كونها تعتبر ركيزة أساسية لتفعيل مبادئ الإدارة

الرشيدة من خلال جعل الحكومات أكثر شفافية بالنسبة للرأي العام وأكثر قابلية للمساءلة من طرف الأجهزة الرقابية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تجارب دولنا العربية في مجال بناء القدرات الإحصائية تظل نوعا ما متواضعة، كما يتجلى ذلك من خلال محدودية انخراط بلداننا في "المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)" واقتصارها على الإنخراط في" النظام العام لنشر البيانات (GDDS)"، المعياران اللذان أحدثهما ويسهر على تطويرهما صندوق النقد الدولي منذ عام 1996.

فبالنسبة للمعيار الخاص لنشر البيانات، والذي يتطلب احترام مجموعة شروط ملزمة بإعداد و نشر البيانات، نجد عددا قليلا جدا من الدول العربية (لا يتعدى 5) التي بادرت بالانخراط في هذا المعيار، في الوقت الذي نجد فيه أن جل الدول العربية الأخرى تكتفي بالانخراط في النظام العام (GDDS) الذي يتسم بنوع من المرونة مقارنة مع المعيار الأول.

ولتحسين القدرات الإحصائية لدولنا العربية،من جهة، ونظرا لتنوع تجاربنا، من جهة أخرى، تبرز الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى التعاون المستمر في ما بيننا من أجل تبادل الخبرات وتطوير المهارات والمعارف في مجال الإحصاء، للرفع من قدراتنا الوطنية وتمكينها من اعتماد و تطبيق المعايير الدولية السالفة الذكر.

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات و السادة،

بهدف تعزيز دور الإحصاءات الماكرواقتصادية كمرجع في اتخاذ القرار، أصبح مطلوبا من دولنا العربية العمل على إحداث هيأة عربية تسهر على تطوير النظم الإحصائية في هذا المجال وتشرف على تكثيف التنسيق والتعاون بين الهيئات الوطنية للإحصاء وذلك على غرار التجمعات الجهوية الأخرى، مثل الدول الأوروبية (Eurostat)، والدول الإفريقية (Afristat).

وللوقوف بصفة تفصيلية على كل هذه المزايا وإثراء النقاش حول السبل الكفيلة للرفع من جودة الإحصاءات الماكرواقتصادية والمالية في بلداننا، وكذا إحداث هيأة عربية للإحصاء، تمت برمجة "مائدتين مستديرتين" حول الموضوع تتخللها مداخلات الضيوف الكرام حول تجارب بلدانهم وتدارس الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل إحداث هيأة عربية تدعى "عرب–ستات ARABSTAT" ووضع تصور أولي لصلاحياتها وآليات اشتغالها وكذا رسم خارطة الطريق من أجل إنشائها.

وفي الختام، حضرات السيدات و السادة، أتمنى أن تتكلل أشغال هذا المؤتمر بالنجاح بما فيه خير بلداننا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.